

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره ما

محمد توفيق عبد الفتاح

قرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩

بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٩

في شأن نذب مندوبين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
للمجلس في هيئات التحكيم

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على البند الثاني من المادة ١٩٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل بشأن نذب مندوبين من الوزارة للمجلس في هيئات التحكيم والقرار الوزاري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٩ بتحديد عدد هيئات التحكيم في إقليم مصر والاختصاص المحلى لكل منها ؛

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة ؛

قرر :

(أولا) يندب السادة موظفو الادارة العامة للعمل الموصحة أسماؤهم بعد للمجلس في هيئات التحكيم في منازعات العمل وهم :

(١) الأستاذ حسين على الأعور ، (درجة ثانية عالية) .

(٢) الأستاذ محمد عبد الميجى ، (درجة ثانية عالية) .

(٣) الأستاذ محمد صلاح الدين عيسى ، (درجة ثالثة عالية) .

(ثانيا) على السيد وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ما

نحريرا في ٢٠ مفرسة ١٣٧٩ (٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٩) .

محمد توفيق عبد الفتاح

مادة ٤ - على صاحب العمل أن يعهد إلى ممرض أو أكثر مؤهل على أعمال الاسعاف للاشراف عليها وأن يوفر على نفقته سيارة أو أكثر لنقل المصابين بعد اسعافهم إلى المستشفيات في الحالات التي تستلزم ذلك .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره ما

محمد توفيق عبد الفتاح

قرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٩

بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٩

في شأن تحديد عدد عند هيئات التحكيم في منازعات العمل
ومقارها والاختصاص المخصص لكل منها

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادتين ١٩٨ و ٢١١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى المادة ٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

وبعد موافقة وزير العدل ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تكون عدد هيئات التحكيم في منازعات العمل في إقليم مصر به بقدر عدد محاكم الاستئناف أى خمس هيئات .

مادة ٢ - تتعد كل هيئة تحكيم في مقر محكمة الاستئناف التابعة لها أى في القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وأسيوط وأن تختص كل هيئة محليا بما تختص به محليا محكمة الاستئناف التابعة لها وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٩٨ من قانون العمل المشار إليه التي تجيز الرئيس هيئة التحكيم عقدها في مقر المحكمة الابتدائية في الجهة التي يقع في دائرتها النزاع ومع عدم الاخلال بحكم المادة ٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه التي تجزء إنعقاد محكمة الاستئناف في أى مكان آخر في دائرة اختصاصها بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .